معلما واحدا بينما تهيىء للسكان اليهود ٣،٢٥ معلمين لكل الف منهم .

وقد يبدو ان فتح دار المعلمين العربية في يافا كان عملا ايجابيا من السلطات الصهيونية ولكن الواقع العملي يكشف ان هذه الخطوة انما كانت في اطار التخطيط الصهيوني العام وهدفها : ـ ١) انتاج من يخدم الخطط الصهيونية في ميدان التربية والتعليم من العرب انفسهم ليكون تقبلها اسهل واسرع على المجموعة العربية . ٢) قطع الطريق على اي شكوى قد تصدر من العرب بانهم اهملوا والحيلولة دون اعطاء المبررات لاي تمرد بينهم وابقائهم مربوطين بعجلة السلطات الاسرائيلية باقامة جسور من المتعلمين العرب بينهم وبين تلك السلطات . ٣ ـ التحكم في توجيه المجموعة العربية تحسبا من الانفجار الديمغرافي الذي تدل عليه مؤشرات الزيادة في السكان والغاء اي دور يمكن ان تلعبه تلك الزيادة في المستقبل لتهديد كيان اسرائيل . فمدرسة المعلمين ليست في الواقع سوى مدرسة « تانيس » و« تطبيع » للشباب العربي تمسح نتوءاته وتخدر مقاومته وعوامل « التسطيح » التي تمارسها الصهيونية لسحق الانسان العربي في الارض المحتلة هي في دار المعلمين عملية منهجية منظمة غرضها الاساسي الوصول الى آلات تعليمية طيعة فان لم تنجح هذه السياسة كمرحلة اولى فان المرحلة الثانية بعد التخرج جاهزة بما فيها من سياسة الاذلال والتجويع ثم التهجير الاضطراري والدليل الاساسي على ذلك كله تحكيه الارقام نفسها .

ان عدد المتخرجين من هذه الدار قد بلغ في مدى عشر سنوات منذ سنة ٦٠/٥٩ حتى ٦٩/٦٨ قرابة ١١٠٠ معلم مؤهل فاذا اضفنا اليهم المعلمين المؤهلين قبل النكبة وهم حوالي ٢٥٠ ـ ٢٧٥ كان مجموع من يجب توفرهم في التعليم الابتدائي العربي من المؤهلين هو بين ١٣٥٠ ـ ١٣٧٥ معلما ولكن الاحصاء يعطينا رقما آخر في الجدول رقم (١) هو ٨٨٩ معلما مؤهلا فقط وهذا يعني هنا ان حوالي ٤٦٠ ـ ٤٨٥ معلما مؤهلا قد ضاعوا بين فترة التخرج والخدمة التعليمية الفعلية بمعدل ٤٦ الى ٤٨ معلما كل سنة . ولا حاجة لان نفتش عن مصير هؤلاء الذين يشكلون ٤٣٪ من متخرجي الدار و٥٢٪ من المؤهلين العاملين . لقد ابعدوا عن التعليم في عملية ما بعد التخرج التي تبدأ بالاذلال وتنتهي بالتهجير الاضطراري ، او احيانا بالنفي .

وخريج دار المعلمين عاجز مبدئيا عن العمل خارج نطاق التعليم . فاذا اجتاز المصاعب التي توضع في وجهه للفوز بالتعيين والتي يشترك في تفحصه فيها الحاكم العسكري وعميل المخابرات وأنصار حزب الماباي وحصل على اذن الهستدروت ، دخل عند ذلك دوامة الرعب والارهاب التي تمارسها ضده اجهزة وزارة التربية والتعليم وتسهم فيها كذلك الادارة العربية لنقابة المعلمين اليهود. سيف الحرمان من الرزق والعيش هو اول الاسلحة المسلطة قبل التعيين وبعده ثم يتدرج الضغط الى التحقيق من قبل السلطات عند كل ريبة واثبات الوجود في مخفر الشرطة كل يوم والاقامة والاستغناء عن الخدمات تعسفيا والاقامة الجبرية في المنزل منذ مغيب الشمس حتى الشروق . ثم السجن الاحتياطي او النفي الى بلد آخر في فلسطين او خارج فلسطين والشعار الاساسي في كل تلك المراحل « لا تفكر في غير خدمتنا » يغتفر للغامل في التعليم كل شيء حتى العجز المسلكي ما دام يرضي السلطات ويخدمها أما التفكر السياسي خارج الاطار الصهيوني فهو الجريمة الكبرى .

واذا كان هذا حال المعلمين المختصين الذين تعدهم السلطات في دار المعلمين بعد مراحل من التدقيق فما حال المعلمين غير المختصين ؟ وما حال حملة الشهادة الثانوية او ما دونها ممن يصنفون كغير مؤهلين درجة ١١ ودرجة أ ودرجة ب ؟

من الصعب الحصول على ارقام الذين سرحوا منهم او استبدل بهم غيرهم ثم استبدل بهؤلاء آخرون . ولكن خضوعهم للشروط نفسها وعدم تمرسهم السابق بعملية التطويع القسري في دار المعلمين تجعل اعداد المسرحين منهم على مر السنوات عدة آلاف وتجعل نسبة المغضوب عليهم سنويا كبيرة تصل حتى ٥٥ ـ ٦٠ ٪ من المجموع ومن يبقى منهم في التعليم رغم ذلك كله يبقى حيث كان دون امل في تغيير وضعه لان من خطوط السياسة الصهيونية عدم تمكين هؤلاء بدورهم من الحصول على شهادات تعليمية اختصاصية او الظفر بأي تحسين في الوضع المعيشي . ويمكن ان نلاحظ التخطيط الصهيوني المتعمد لابقاء المدارس العربية في مستوى منخفض دون معلمين مختصين من مراقبة